

ثم المتي لان ذلك خاتمة امره فان مات اثنان ووجد الما
قبل موتهما قدما الاول لسبقه فان ماتا معا ووجد السابعة
او وجد الما بعدهما قدما لا افضل لا فضلية بقبلة الظن
بكونه اقرب الى الرحمة لا بالحربة والنسب ونحو ذلك فان
استويا اقرع قيسهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكتف
المنطوق به ثم المتخمس لان طهره لا يدل له ثم الحايض
المرء والنفسا لعدم ظهورهما عن الخمس غالبها ولانها
منه على الصبر فان اجتمعا قدما فضله فان استويا اقرع بينهما ثم الجنب
لان حوته اغلظ من حوته حدثا حدثا صغره فان
لكن الحدث دونه فالحدث اولي لانه يرتفع به حدثه
بما له دون الجنب **ويتم المعذور وجوبه في فرضة**
فلا يصلي بالتيمة غير فوض لان الوضوء كان لكل فرض
لغواه تعالى اذ اقتصر الى الصلاة والتميم يدل عنه ثم نسخ
ذلك في الوضوء بانه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح
خمس صلوات بوضوء واحد فبقي التيمم على ما كان عليه
ولما روي البيهقي باسناد صحيح عن ابن عمر قال بيمم
لكل صلاة وان لم يحدث ولانه طهارة وضوءة ومنه فرض
الصلاة في ذلك فرض الطواف وخطبة الجمعة فيمنع الجمع
بتميم واحد بين طوافين مفروضين وبين طواف فرض
وفرض صلاة وبين صلاة الجمعة وخطبتها على ما ذكره
الشحان وهو القمى لان الخطبة وان كانت فرض تكافية
اذ قيل انها قامة مقام ركعتين واليهي لا يودي بتميمه
غير فرض **ويصل كالمالك** لان ما يورد به كالفرض في النية
وغيرها بتميم لو تم للفرض ثم بلغ لو يصلي به الفرض
لان صلاته تغل كما صح في التحقيق ونقله في المجموع من
العراقيين

العراقيين فان قيل لو جعل كالمالك في انه لا يجمع بتميم
فوضين ولا يصلي به الفرض اذ بلغ اجيب بان ذلك
احتياط للمعادة في انه يتيمم للفرض الثاني ويتيمم اذا
بلغ وهذا في غاية الاحتياط ويخرج بما ذكره تلميح الحايض
من الوطى مزارا وجمعة بين الفرضين واحدا
اي من الصلاة والطواف
فانها ما يزالان والندم فرض فيكي لنفسه على النادر
فالشبه المكتوبة فليس له ان يجمع مع فرض اخر موداة
كانت او مقصده يتيمم واحد ولو تفين على ذي حدث
البرقعة فاتحة او حمل مصحف او نحو ذلك اي في الفرض
حيضها وامراد الزوج وطبها وتيمم من ذلك لفرضه كان
او ان يجمع ذلك معها كذلك معها صلاة الحائض لانها
ليست من جنس فرائض الاعيان فهي كالنفل في جواز
الترك في الجملة وانما تفين القيام فيها مع القدم في لان
ان يجمعها القيام قوامها للركوع والسجود فيها فتركه محي
صورها ولو تيمم لنا فله كان له ان يصلي به الحائض لاكثر
ويصل بتميم واحدا من التوافر لان التوافر اكثر
فيؤدي اجاب الصلوة التيمم لكل صلاة منها الى الترك او
الى حرج عظيم يخفف في امرها كما خفف في ترك القيام فيها
مع القدم وترك القبلة في السفر ولو نذر التيمم كما صلاة
دخل فيها فله جمعها مع فرض لان التوافر اكثر من غيرها
ولو صلى بالتميم منفردا او في جماعة ثم اعداها
جماعة جاز له لان فرضه الاولي به كل صلاة او حينها
في الوقت واوجبا اعداها كركوة على خمسة ففرضه
الثانية وله ان يعدها بتميم الاولي لان الاولي وان
وثقت نفلانا لا يتيان بها فرض فان قيل كيف جمعها

وموودم الجمع مع وضين
بتميم وان كان هنا وضين
صحيح انتهى
الاول ان يقول مع لان
بين لا يخاف الا لا يتعد
قوله مع فرضة اخرى
اعني الندم للصلاة
او الطواف الواجب
سجدة التلاوة والتيمم
وقضاة الفرائض
وعينها كالنفل في جواز
ولا يجمع بينه ذوا اليمين
وغيره والممكن انتهى
بل لجمعها قبل انتهى
اي يتيمم واحد وشا
بفعله وان اتمه
بانتها